الفصل الأول:دراسة مفاهيمية للأمن و العقيدة الأمنية.

يعتبر الأمن من أهم مواضيع العلاقات العلاقات الدولية واخذ قسطا كبيرا من اهتمامات الباحثين منذ القديم نظرا لطبيعة هذا المصطلح الذي يتميز بعدم الوضوح و اليقينية ، و المهتمين بالدراسات الأمنية يحاولون إيجاد مفهوم شامل أو مقاربة أمنية شاملة لتحديد مفهوم الأمن و التخلي عن الدراسات التقليدية للأمن ومحاولة توسيع مفهوم الأمن.و تفسير العقيدة الأمنية بناءا على المقاربات النظرية.

سيتم التطرق في هذا الفصل دراسة مفاهمية للأمن و العقيدة الأمنية في المبحث الأول التعرف على مفهوم الأمن الضيق و مفهوم الأمن الواسع وهذا بالتطرق إلى مختلف تعار يف الأمن،وأهم المقاربات النظرية للأمن و المفسرة للعقيدة الأمنية،و المفهوم الموسع للأمن

وفي المبحث الثاني سيتم دراسة مفهوم العقيدة الأمنية وتاريخ ظهور العقيدة الأمنية،و في الأخير العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية و الإستراتجية الأمنية. وتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاث مبحثين:

المبحث الأول:ضبط مفاهيمي للأمن.

المبحث الثاني:مفهوم العقيدة الأمنية.

المبحث الأول:ضبط إجرائي لمفهوم الأمن.

قبل الخوض في تطور مفهوم الأمن و تحوله يجدر بنا الوقوف عند تعريف الأمن المفهوم الذي يعاد يجمع الباحثين في الدراسات الأمنية و نظرية العلاقات الدولية على انه مفهوم غامض المدلول و يتميز بعدم اليقينية و هذا يعود كما يعتبر البعض إلى الوقوع في فخ الإيديولوجية.وفي هذا المبحث سنحاول دراسة مفهوم الأمن في الدراسات التقليدية، و المفهوم الموسع للأمن،واهم المقاربات النظرية لدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية.و تم تقسيم الدراسة على ثلاث مطالب.

المطلب الأول:المفهوم التقليدي للأمن.

المطلب الثاني:المفهوم الموسع للأمن.

المطلب الثالث:المقاربات الأمنية المفسرة للعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول:المفهوم التقليدي للأمن.

إن عدم وجود تعريف شامل و فاصل للأمن دفع بالبعض إلى الاعتقاد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت،و إنما لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة تبعا للحالة موضوع التحليل،تجدد التهديدات و الفواعل في الساحة الدولية،لذلك فإن من الصعب إعطاء تعريف للأمن.

فالخوض في مفهوم الأمن يوجب دراسة مستفيضة و معمقة من اجل الوقوف على مختلف المفاهيم المطروحة للتعبير عنه.[1]

1_التعريف اللغوي للأمن.

*اللغة العربية:يعرف الأمن على أنه الإطمئنان من الخوف.قال تعالى"وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا..."الآية124 سورة البقرة.[2]

و بالتالي فالأمن يعني صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي،وأما من الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد.

واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي الإيمان،فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله،وهذا ماينجر عنه راحة النفس،إذا نجد قوله تعالى"فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمه من جوع و آمنهم من خوف"الآية 05 من سورة قريش.[3]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن:مستويات و صيغ تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد.19،لصيف2008 ،ص09.

[2] سورة البقرة، الآية (124).

[3] سورة قريش،الآية (05).

وقوله تعالى"وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا..."الآية 55 من سورة النور.[1]

وقوله تعالى"وإذا جاءهم أمن الأمن و الخوف أذاعوا به..." الآية 83 سورة النساء.[2]

وهذا تأكيد على إن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب حديثا وكان قد ذكره في القرآن الكريم،وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة.[3]

*الأصول اليونانية:فقد عبر على الأمن بمصطلح يعني اليقين و السلامة. Asphaleia

الدال على التعثر و السقوط و اقترافsphallo

الأخطاء.

2_اللغة الانجليزية:

،إلى أصلها Securityترجع الكلمة الانجليزية

المستنبطة من كلمةsecuritas/securusاللاتيني

حيث تعني بدون.Sine.cura. sine

3_باللغة الفرنسية:

و تعني اضطراب،sine

---

[1] سورة النور،الآية (55).

[2] سورة النساء،الآية (83).

[3] رياض حمدوش،تطور الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية،مرحلة ضمن أعمال الملتقى الدولي"الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق،جامعة منتوري،قسنطينة،قسم العلوم السياسية،الوكالة الوطنية للتنمية البحث العلمي،مركز الشعب الدراسات الإستراتيجية،الجزائر،ص.271

اضطراب ولا أمن،و هناك من وجد انSin cura

تعني السلامة آي cura

و **تعني السلامة و الأمن**.Sine cura

2_التعريف الاصطلاحي للأمن.

إن مفهوم الأمن يتسم بالاختلاف و التوسع الكبير بين الباحثين و المفكرين المهتمين بالأمن،وسنحاول عرض ابرز المفكرين الذين حاولوا إعطاء مفهوم للأمن.

وولبرليبمان:أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطرا لتضحية بالقيم الأساسية وذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب،و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.

ارنولدوولفر:الأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة،أما من وجهة نظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.

باري بوزان:في حالة الأمن يون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد،أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي،فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي.

فرانك تراجر،فرانك سيموني:فيعتبر أن الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسية الحكومية،الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية و توسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقتين و المحتملين.

دومنييك دافيد:الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر،وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح الخطر أمر واقعا.

هنري كيسنجر:تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء كما يراه روبرت ماكنامار بأنه يعني الطور و التنمية سواء منها الاقتصادية أو السياسية في ظل حماية مضمونة.[1]

المطلب الثاني:المفهوم الموسع للأمن

لقد عرف الأمن تطورات خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي عكست تهديدات جديدة أدت إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وذلك بسبب التغيرات التي عرفتها بعض المفاهيم المؤثرة في الأمن كالسيادة و القوة بالإضافة إلى ظهور مدارس جديدة حاولت توسيع الأمن.

لقد ميز **باري بوزان** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن:الأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين و المتقابلين للهجوم المسلح القدرات الدفاعية،وكذلك مدركات الدول لنواياها بعضها تجاه البعض الأخر؛الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات و الايديولجيات التي تستمد منها شرعيتها،الأمن الاقتصادي و يخص الموارد المالية الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من رفاه قوة الدولة؛الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إدارة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة و الثقافة و الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها،وكذلك التهديدات التي تؤثر على

[1] احمد ايدابير ،**التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**،رسالة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012/2011).ص 59_60.

أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها،الأمن البيئي و يتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي و الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه الحياة.[1]

رغم أن **بوزان** أعطى مفهوما موسعا للأمن حيث اعتبر أن هناك أبعاد أخرى للأمن غير الأبعاد العسكرية،غير انه حافظ على النظرة الواقعية للأمن في قيمته المرجعية الأساسية للأمن،إذ اعتبر ان الدولة تبقى هي الوحدة الأساسية في التحليل ومنه فقد ساهم باري بوزان في توسيع مجال الدراسات الأمنية ومهد الطريق لمدرسة كوبنهاغن التي اقترحت قراءة جديدة للأمن من خلال اعتبار أن الأمن الاجتماعي هو الهدف الأساسي و المحوري للعملية الأمنية.[2]

في حين أن **جون بيرون** برى أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة ولم المعلوماتية يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة

المناسبة , بل القدرة على الحصول آو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة.

لذلك ارتباط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساس بطبيعة التطورات التغيرات التي مست شكل و جوهر النظام الدولي و الإفرازت التي نتجت عنها و من النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه و من خلال إلى العناصر التالية التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

- صورة التحولات الدولية المباشرة(السياسية الاقتصادية،الاجتماعية).

---

[1] عبد النور بن عنتر،تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،**مجلة السياسية الدولية**،القاهرة،الأهرام،العدد.2005.107.ص59.

[2] ريمون حداد،**العلاقات الدولية :نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص الدولية ، نظام الفوضى في ظل العولمة**،(بيروت:درا الحقيقة،2009).ص30.

- التحديات الراهنة التي فرضتها هذه التحولات الاقتصادية، قيما،امنيا.
- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.[1]

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك و الترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن أهم هذه التحولات نجد:

1_أتساع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول و المناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية و الإقليمية،ومر ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للاستعمار على استقلالها.

_تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الإستراتيجية من حيث التأثير على استراتجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصالات و المواصلات.

إن تشابكيه المشهد هذه قد أسهمت في بلورة تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة،وتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى.[2]

فالدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاث تحديات رئيسية بحسب تعبير **جون هيرز**:

- التحدي الاقتصادي:جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول بحيث جعلت كل دولة بحاجة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية،وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت دولة أخرى.

[1] مارسيل ميرل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حبيب نافعة،(القاهرة:دار المستقبل العربي،1986).ص 52

[2] محمود حيدر،السيادة الدولية في تحولات العولمة:الدولة المغلولة،**مجلة شوؤن الاوسط**،العدد100.،توفمبر 2004،ص48.

- التحدي القيمي:حتى قبل الثورة التقنية كانت الدولة القومية إلى حد كبيرة قادرة على منع تسلل القيم و الأفكار و الإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتنا،وكانت السلطة تعمل على توجيها الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة،بل أن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين من منطلقات تحددها السلطة.غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات،جعلت حماية الإقليم من تسلل الأفكار و القيم، أمام مايسمى بالغزو الثقافي.

بحيث أصبح مفهوم الحدود السياسة لا يتطابق مع حقيقة مايجري على ارض الواقع.إذا صارت الدعاية المضادة تمرر بقوة عبر الحدود الرسمية للدولة،عن طريق الاتصال المتطورة منها على وجه الخصوص الاتصالات السلكية و اللاسلكية ووسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المكتوبة وغيرها من الأدوات الأخرى.[1]

التحدي الأمني:يتجسد أربعة وهي كمايلي:

1_التطور التكنولوجي :في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية،جعلت الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي.فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حرمة الحدود.فوجد السلاح النووي يشكل تهديد امنيا لآية دولة في العالم،ومن ثم أصبح في مقدورها التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان و المكان في التخطيط الإستراتيجي.

2_إن الدولة القومية: أصبحت أكثر تقوقعا من الناحية الأمنية،حيث ما تشير بعض الدراسات المستقبلية،فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جدا نتيجة تزايد التهديدات الأمنية.

---

[1] وليد عبد الحي،**تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**،(الجزائر:مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،ط1،1994).ص 29.

3_الأمن الداخلي للدولة: أصبح موضوع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية،إذ بمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدق الإمكانيات العسكرية للدولة الأخرى.

4_إن التطور التكنولوجي :في مجال الأسلحة،قد أحدثت تغيير في مفهوم و دلالات الأحلاف العسكرية،فقد كان الانتقال من حلف لآخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولكن الانسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الإستراتيجية التقليدية، فامتلاك الدولة للسلاح النووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله،خاصة مع القدرات التدميرية الهائلة للسلاح النووي من ناحية الدقة في التصويب كذلك المدى والنفاق التدميريين.

هذه المتغيرات التي عرفها النظام الدولي المعاصر أدت إلى تدويل المشاكل الدولية وانتقلت بها من الفهم التقليدي لتوازن القوى الأمن الجماعي إلى التركيز والاهتمام بقضايا التعاون والتنمية وكذا التوازن النووي.

كل هذه التحديات قد انعكست بشكل مباشر على مفهوم الأمن في صورته المعاصرة،وقد مس هذا ع تغيرا في مضمون الدراسات الأمنية مع التغيرات الجوهرية لتفاعلات النظام الدولي.

ولذلك استوجب الأمر ضرورة توفر عنصر الإدراك المعرفي في تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية بشكل يسمح بوضع سياسات أمنية فاعلة

وبناءا على هذا،أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية فهو ليست مسالة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولأهو تدريب عسكري شاق.أن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها

إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقته المختلفة.[1]

فالأمن لم يعد مقتصرا على الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي،وحماية و الدفاع عن السيادة الوطنية هذا هو المفهوم التقليدي للأمن،لقد تشعب مفهوم الأمن ليطال أمن المواطن و أمن الإنسان أمن الجماعة و الشعوب و عليه جرى تصنيف في مجموعتين:الأمن الخشن الذي يعني الأمن التقليدي الدفاعي ضد المخاطر الخارجية و الحروب الأهلية الداخلية،الأمن الناعم الذي يعني أمن الناس في حاضرهم و غدهم.أما عن السيادة فيمكننا القول أن العولمة أسهمت إلى حد بعيد في جعل النظام الويستفالي نظاما قديما،فقد بقي بعد جهاز الدولة قائما إلا أنه قد أصبح من بعض الجوانب أوسع و أقوى و اثر تدخلا في شؤون الحياة الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى،غير أن المعيار الجذري للسيادة وفق النظام الويستفالي لم يعد قائما،لكن قدرات الدولة على إصدار الأحكام و تطبيقها من الناحيتين القانونية و العملية لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا.[2]

المطلب الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للعقيدة الأمنية الجزائرية

1_النظرية الواقعية:تستمد النظرية الواقعية من أعمال المفكر الهندي كوتيليا396/312 قبل الميلاد،الذي بحث عن أسباب التوسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو البقاء معهم.بالرجوع

[1]إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسة الدولية،دراسة في الأصول و النظريات**،(الكويت:منشورات ذات السلاسل.1985)ص46.48.

[2]عمر خلف الله،التهديدات البيئية و فعاليات الاستجابة السياسية في إفريقيا،رسالة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر:العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012/2011).ص23.24

إلي ثيوسيديديس حول الحرب البيلونزية 471/400 قبل الميلاد و التي أرخ فيها الحرب بين اسبرطيا و أثينا.[1]

ارتبطت مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي بمضامين دقيقة لعل من ابرز ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة،ويرجع هذا التقليدالى الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا ميكيافليي عندما رأى في متغير القوة أساسا للاستقرار الحكم و الإمارة،ضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الأخلاقية و الدينية كما سماها ضرورة تمييز بين أخلاق الفرد و أخلاق الدول.هذه الأخيرة التي الأخيرة التي ينبغي أن تخضع سلوكها لمقياس أساسي وهو منطق الدولة أو منطق المصلحة العليا للدولة حيث رأى في الدولة حيث رأى في الدولة مركز للقوة التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي أو الأخذ بما يقوله كتاب الأمير.[2]

وترتكز المنظور الواقعي بداء بالواقعية الكلاسيكية أو التقليدية.وأهم هذه الأفكار:

- القوة:إن القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة و التي ترتبط بمدى امتلاك الدولة للمصادر الطبيعية (المجال الجغرافي،الشعب،المعادن)والتي لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي(المؤسسات،طبيعة الحكم،الوعي الوطني)كما أن القوة الفعلية للدولة لاتعني مجرد عملية مجرد عملية جمع لهذه العناصر بل هذه القدرة على توظيفها،و الدليل على ذلك هو العالم الثالث

[1] عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية،2007.)ص 136.

[2] عدنان السيد حسين،"مفهوم الأمن في إطاره العالمي"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد19.2008ص 5

الذي يمتلك من الإمكانيات المادية البشرية ما يجعله إلا انه من أفقر دول العالم.فالجزائر مثلا تركز على القوة العسكري من اجل أن تكون قوة رائدة في الفضاء المغاربي و الإفريقي.[1]

- السيادة:إن السيادة هي تلك السلطة المعترف بها في ممارسة الدولة اختصاصها في إقليمها وداخل الإطار الحدودي مع استقلاليتها في اتخاذ قراراتها على الساحة العالمية،كما أن للدول السلطة العليا لا احد يعلو عليها واجباتها سواء كانت دولة أو فواعل أخرى غير دولاتية، فالدول المستقلة تمتلك سيادة مطلقة لاحق لأي فاعل أخر التدخل في شؤونها الداخلية كما يمنع تقسيمها أو التنازل عنها أو عن جزء منها وهذه صفة ثابتة يعترف بها القانون الدولي.[2]

فالجزائر تتميز بانفرادها في اتخاذ قراراتها على الساحة الإقليمية و الدولية مثل رفضها فتح الحدود مع المغرب أودعهما للقضية الفلسطينية و رفضها للتطبيع مع إسرائيل ومن المبادئ الراسخة للجزائر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلي للدول التي لم تتغير على مر التاريخ.

- ✓ الفوضى:يعتبر مصطلح الفوضى ركيزة أساسية المفهوم الأمن التقليدي للأمن وفي الفكر الواقعي حيث أن من خلالها يتم تبرير استعمال القوة في العلاقات الدولية.الواقعية ترى أن المجتمع الدولي يتمثل في نظام كرات البليارد أي نظام فوضوي تحكمه دول في تصادم دائم و كل الدول تسعى لتحقيق أقصى قوة لها إلى جانب تحقيق أمنها ومصالحها.
- ✓ المأزق الأمني:إن سعي الدول لزيادة قوتها على حساب بعضها البعض وهذا ما يعطي شرعية الامتلاك الغير محدود للقوة و النفوذ لضمان الأمن ضد أي تهديد أو عنف سواء حقيقي أو محتمل،حالة الخوف وعدم الثقة بين الدول هو الذي خلق العضلة الأمنية وهذا ناتج عن عاملين:

---

[1] جون بيليس،ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،ترجمة :مركز الأبحاث دبي : مركز الخليج للأبحاث،2004.ص.418.

[2] محمد كامل ليلي،**النظم السياسية الدولية،و الحوكمة**،(بيروت:دار النهضة،1969).ص 82

مسألة الغش.

مسألة المكاسب النسبية.[1]

فالجزائر والمغرب تسعيان لكسب القوة على حساب بعضهما البعض وهذا بسبب عدم الثقة والخوف بينهما.الجزائر ترى أن كسب المغرب للقوة و النفوذ سيهدد أمنها.

- ✓ الأمن القومي:اعتبر والتر ليبمان من أوائل الذين عرفوا مصطلح الأمن القومي حيث حدده بأن الدولة الآمنة هي التي لا تضحي بقيمها إن أن تتجنب الحرب،وهذا ويربط الأمن القومي بعنصرين:

العنصر العسكري.

العنصر السياسي.[2]

2_المنظور النقدي للأمن:"إن الدراسات النقدية مهمة إعادة التفكير حول مفهوم الأمن باعتبار أن النظرية النقدية تشتمل على مجموعة من النظريات يختلف الكثير منها من نواح هامة من خلال إعادة التفكير في مفهوم و محتوى الأمن النظرية و الممارسة،و يتصل بقضايا الحرب و السلام القوة الصلبة و الناعمة حيث حاولت تفسير دور كل من الجهات و الفاعلة الغير حكومية في السياسة العالمية.

[1] جون بيليس،ستيف سميث.مرجع سابق .ص 420

[2] سيد احمد قوجيلي،"الحوارات العظمى في نظرية العلاقات الدولية"،**مجلة الدراسات دولية**،جامعة الجزائر،العدد04.،ربيع 2007.ص25

يتبنى المنظور النقديّ "مقاربة بنيوية"حيث هناك قوى اقتصادية و اجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن و تطوره الحقيقي و ليس الدول بصفة مطلقة،ولهذا فهي تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية و الخطاب السياسي و القيم و الثقافة و الحقائق و ادراكات صناع القرار هذه التصورات تحول الاهتمام الدولي من الوضع السلمي ولهذا"النقدية هي طريقة في التفكير تسعى لبناء سياسة عالمية ليست مكبلة بسلاسل القمع للأفكار والممارسات."[1]"النقدية هي طريقة في التفكير تسعى لتعزيز الحرية لمصلحة البشرية كما أنها تفترض أن التغير التدريجي ممكن لسياسة الأخلاق وليس فقط التكنولوجي،وتطوير الموارد من أجل التغيير،هذا يعطي أهمية للتحديات الخارجية للأمن لأن البعد العسكري للأمن غير كافي كما الأبعاد العسكرية لها مكانة كبرى في تحقيق الأمن.[2]

إن الخطاب الأمني النقدي يسعى لتحقيق الأمن الإيجابي و ليس السلبي،لهذا يتطلب ضرورة تغيير في ادراكات و ضمائر الأفراد و كذلك التخلي عن النبي القتالية و الفوضوية و تطوير آليات السلام و الأمن،وهذا يعني أن النظرة النقدية رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من الارتكاز على مفهوم أكثر ايجابية وقد تزعمها يوهان غالتونغ بدعوته إلى السلام الايجابي،فالسلام هو ايجابي فضلا عن المفهوم السلبي حيث ينبغي أن تفهم ظاهرة العنف على أنها هيكلة و ليس مجرد استخدام للقوة.[3]

---

[1] أمحند برقوق،محاضرة:الأمن و دراسات السلام،محاضرات سنة أولى ماجستير تخصص دراسات أمنية و إستراتجية 13فيفري2010

[2] هربرت بولون،**نطاق التهديد غير العسكري في:التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي**،مجموعة من المؤلفين ترجمة:فادي حمود و آخرون،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004).ص.120.124

[3] ايدابير ، مرجع سابق. ص77.76

ويقوم المنطق التحليلي ليوهان غالتونغ"على فكرة السلام الموسع لارتباطه ليس فقط بمسائل غياب الحرب و لكن يطرح فكرة إشكال أخرى للعنف سواء ما تعلق بالفرد و الجماعات،الدولة أو الدول فهي تفاعلات إنسانية ناتجة عن دوافع و ادراكات وعن مصالح و إدراك لهل فتحليل العنف مرتبط كذلك بطبيعة العلاقات بين الفواعل المتفاعلة و كذلك طبيعة العلاقات بين الفواعل المتفاعلة وكذلك مستوى هيكلة او عدم هيكلة كل فاعل.[1]

و حسب غالتونغ يقسم العنف إلى ثلاثة أشكال:

- ✓ العنف المباشر:عنف مادي ناتج عن غياب الطمأنينة و شروط السلام.
- ✓ وجود مجموعة من المسببات المؤدية مباشرة و بشكل غير مباشر لتوتر في حالة فاعل أو فواعل حيث يصبح هذا الفاعل غير قادرا على حماية ذاته ثمة يكون دون مناعة كافية.
- ✓ العنف الثقافي:عنف نابع من التعدي عن الذات الاجتماعية و السياسية و يكون موجود عند غياب قيمة التجانس في المجتمع.[2]

وعموما فالنظرية النقدية تقف لتجاوز النظام السائد من خلال كيف جاء هذا النظام؟كل المشكلات العالقة،و تحديد موقع الخلل لجعل مؤسسات العمل و العلاقات القائمة صحيحة هذا مايميز عن النظريات التقليدية.[3]

مقاربة الأمن الإنساني :لقد كانت أفكار الأمن التقليدية التي شكلت الحرب الباردة إلى حد كبير تتعلق أساسا بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية،إلا أنه بعد الحرب الباردة حدث

---

[1]عادل زقاع،**إدارة النزاعات الإثنية الحرب الباردة:.ور الطرف الثالث لفترة ما بعد** ،رسالة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة باتنة:كلية العلو السياسية و العلاقات الدولية.2004).ص.62.

[2]مرجع نفسه ، ص 63

[3]ايدابير ا،مرجع سابق، ص 64

تحول كبير في التفكير بشأن الأمن بعد التراكمات المعرفية و النظرية و التطورات الحاصلة داخل النظام الدولي ومن هنا أصبح المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى نموذج جديد للأمن حيث أصبحت التهديدات الأمنية تتجاوز قدرة الدولة بالرغم من ا ن هذه الأخيرة لا تزال المسؤولة الأساسية عن الأمن ،إلا أنها كثيرا مافشلت الدولة في الوفاء بالتزاماتها الأمنية نظرا لتسارع وتيرة التحديات ،بل و أصبحت في بعض الأحيان مصدرا للتهديد بالنسبة لمواطنيها.[1]

وهذا مايستوجب تحويل الاهتمام من امن الدولة إلى امن الإنسان كون هذا الأخير أصبح اليوم مكملا لأمن الدولة و يعزز حقوق الإنسان و يقوي التنمية البشرية فهو يسعى لحماية الناس من التهديد و الصراع بكل أبعاده.[2]

حيث تشير بعض المعطيات و التقارير للأمم المتحدة أنه في الفترة الممتدة بين 1998/1989 شهد العالم نزاعات و صراعات دموية كانت اغلبها حروب أثنية و أهلية داخل الدول خلفت أثار سلبية على الإنسانية سواء الآثار النفسية أو المادية أو الاجتماعية ولهذا فإنه أصبحت الحاجة إلى النظر في مفهمو الأمن من بعده الدولاتي state Security بالرغم من الاعتراف الكامل بأهميته و ضرورته،إلى بعده الإنساني humane Security بعزز مفهوم الأمن الإنساني مع نهاية الحرب الباردة و الذي يشكل مقاربة شاملة للأمن إذا انه لايقتصر على التهديدات المرتبطة بالمجال العسكري و الاقتصادي باعتباره كيفية جديدة لتحقيق الإحساس بالطمأنينة و ليس باستخدام منطق الرادة العقلانية للتسلح أو حركيات الاستقرار بل قائمة على

[1] الطيب البكزش ،"الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان"،**المجلة العربية لحقوق الإنسان** ،العدد18.،المعهد العربي لحقوق الإنسان،جوان2003،ص165.

[2] خالد بكشيط،**دور المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**،مذكرة مقدمة لنيل الماجستير،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2011).ص 35.

فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان بربطها بمفاهيم كينونة الإنسان و كرامته وحقه في البقاء في عالم امن ايكولوجي.[1]

وكان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني 1994 في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره كل من الباكستاني محبوب الحق الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998 و الهندي مارتيا سن.

الأمن الإنساني هو التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من كوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على مستويات المحلية و الإقليمية و الدولية ،وهذا من خلال التركيز على أن حماية الأفراد تحقق من خلال التركيز على الرفاهية و نوعي الحياة.

علاقة الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية:إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس التحرر من الخوف ومن تهديد أمنهم و حياتهم وكرامتهم،فإن التنمية تعطي فرص اكبر لتحقيق امن الإنسان فالعلاقة التكاملية بين التنمية و الأمن كبيرة لتحقيق مفهوم بالحوكمة كما أقرتها كارولين توماس في حين ترى أن الفقر هي المشكلة الأساسية أمام تحقيق التنمية و الفرد لا يمكن أن يعيش دون أولويات الحياة .[2]

الترابط الكبير بين الأمن الإنساني و التنمية الإنسانية يجعل منها ضرورة طرح مفهوم التنمية الإنسانية من خلال تعزيز الأمن و الحفاظ عليه و تقوية بعنصر التنمية و العدالة و

[1] خديجة عرفة محمد الأمين،الأمن الإنساني:المفهوم و التطبيق و الواقع العربي و الدولي،الرياض،**جامعة نايف للعلوم** الأمنية .2009 ص 35.

[2] بكشيط ،مرجع سابق ص 36.

التوزيع بين الشعوب الفقيرة منها لنتوصل في النهاية إلى بناء الأمن وهو الهدف الذي تسعى إليه الدول.[1]

[1] Caroline thomas.globalcovermance develepement and human security.explosing the linkes.vol 22.n2.p 16

المبحث الثاني:علاقة العقيدة الأمنية ببعض المفاهيم الأخرى.

بعدما تم دراسة الأمن بمفهومه التقليدي و المعاصر و أهم النظريات المفسرة للعقيدة الأمنية التي باعتبارها تساعد على فهم سلوك القادة السياسيين و تساهم في تكوين أفكار و ادراكات قادة الدول مفهوم العقيدة الأمنية مفهوما موجود منذ القديم ، وتتداخل العقيدة الأمنية مع بعض المفاهيم.وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث الذي يتكون من ثلاث مطالب:

المطلب الأول :تاريخ العقيدة الأمنية.

المطلب الثاني:مفهوم العقيدة الأمنية.

المطلب الثالث: العلاقة بين العقيدة الأمنية و المفاهيم الأخرى.

المطلب الأول:مفهوم العقيدة الأمنية.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي،فالعقيدة في جوهرها مبادئ و اطر و أخلاقية أو حتى دستورية تحدد وتوجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية،فهي التعريف الجيوسياسي لمصالح دولاتية.[1]

قبل التطرق لتعريف العقيدة الأمنية ينبغي أولا تحديد المقصود بكلمة"عقيدة"،فأصل الكلمة"العقيدة"doctrine لاتيني وهو doctrina،وتعني تعاليم النظرية العلمية و الفلسفية،و عندما استخدمها في الجانب العسكري فإنها تعني مجموعة التعاليم النظرية و العلمية و الفلسفية المتعلقة بفن الحرب و الجوانب المرتبطة بها[2]،و العقيدة الأمنية تعرف على أنها مجموعة القواعد و المبادئ و النظم العقائدية المنظمة و المترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني(تعاوني أو غير تعاوني)وقراراتها على المستوى المحلي و الدولي و التي تحدد نظرة و قراءة قادتها لبيئتهم الأمنية و كيفية استخدام القوة بكافة أشكالها(اقتصادية،عسكرية،دبلوماسية)أو غيرها و كيفية توظيف القوة لتحقيق أهداف عسكرية و أخيرا، طبيعة الوسائل و الأدوات المستخدمة (عسكرية،دبلوماسية)أو غيرها لتطبيق مبادئ العقيدة و أهدافها على ارض الواقع.فالعقيدة الأمنية تسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي كما أنها تساعد القادة السياسيين بالتعامل مع الوقائع،و تساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى.[3]

---

[1] Dictionnair toupie."defintion de doctire."http//:www.toupie.org/dictionnaire/dactine.

[2] عبد القادر فهمي،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**،(عمان:دار مجدولاي للنشر و التوزيع.) ص 32006. 9.

[3] حسام حمزة،**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**،مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة:كلية العلم السياسية و العلاقات الدولية2010/2011).ص38.39

تسمح العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ و قواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع و تساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى،و تعرف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثاني:تاريخ العقيدة الأمنية.

بالنسبة للعقيدة الأمنية فإنها كانت كتصورات موجودة منذ القدم(منذ الحروب النبليونية1977)كانت مرادفة للعقيدة العسكرية،لكن استخدمها بهذا التعبير(عقيدة الأمن القومي)هو بالأساس نتيجة للحرب الباردة إذ استخدمت رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان في مارس1947 في تأكيده على أن بلاده مستعدة لواجهة التقدم الشيوعي و تداخله العسكري في بؤر التوتر في العالم،ورأى أنه بموجب عقيدة الولايات المتحدة الأمريكية فإن أي اعتداء على الأنظمة يعبر اعتداء على أمنها القومي وعلاوة على هذا،وبالاعتماد على عقيدتها الأمنية تلك،حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع بالدول اللاتينوامريكية التي كانت حيادية آنذاك إلى الانضمام معسكر العالم الحر معتبرة على لسان احد وزرائها آنذاك وهو جون فوستردولز أن الحيادية غير أخلاقية.[2]

وكثيرا ما تصنع العقائد الأمنية من طرف قائد سياسي خصوصا رئيس كبير دبلوماسيتها وتأخذ اسمه بعد رحيله(مثل عقيدة برجنييف و عقيدة مونرو)لكن هذا ليس دائما.ففي دول أخرى تسمى العقائد بالأرقام مثل(الصين)ونتيجة العلاقة بين القادة السياسيين و العقائد الأمنية عن أن

[1] عبد القادر فهمي،مرجع سابق ص 40.41

[2] حمزة،مرجع سابق،ص41

هذه الأخيرة هي "إدراكات قادة الدول لمصالحها".وأن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع صناع القرار اللذين يتحدثون نيابة عنها و يصغون قراراتها في إطار عقلاني،لكن هذا لايعني عدم تأثر الزعماء و القادة بعوامل أخرى عن صياغتهم لعقائد دولهم لاسيما في الأنظمة الديمقراطية وعموما

تساعد المؤسسات التاريخ و الإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة الديمقراطية و التسلطية.[1]

وبالنسبة للمؤسسات فإن رئيس الدولة كممثل للهيئة التنفيذية يستعين بمستشاريه بوزارة الدفاع ووزارة الأمن القومي*[2](أو المجلس الأعلى الأمن القومي مثلها هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بوزرة الخارجية باللجان التشريعية لتحديد عقيدة الدولة وعادة مايتم التشاور بين هذه المؤسسات على نطاق واسع كما يمكن الاستعانة ببعض الهيئات غير الحكومية كالأحزاب السياسية،و مؤسسات المجتمع المدني و مراكز البحث التابعة لوزارة الخارجية و الاكاديميين المتخصصين[3].وإن كانت مساهمة هذه الجهات عبارة عن ملاحظة و تعليقات فقط،فإن الهيئة التنفيذية و على رأسها رئيس الدولة،تطور و تعدل هذه الأفكار في سبيل تبني عقيدة توفق الرؤى المختلفة التي تطرحها مختلف الجهات وهذا الضمان الدعم و التأييد لهذه العقيدة التي ستوجه فيما بعد السياسة الأمنية على المستويين الداخلي و الخارجي.أما بالنسبة للأيديولوجية فإنها بالأساس تحدد الأفكار و القيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في كافة المجالات بما فيها

---

[1] مرجع نفسه.ص 55

[2] الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنية و الدولية المناسبة لحماية و انتشار بالقيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم او المحتملين.

[3] مرجع نفسه. ص 56

المجال الأمني،ومن هنا نشأ التقاطع بين الإيديولوجية و العقيدة الأمنية فالإيديولوجية مثل العقيدة فهي ببساطة مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المقتنين أنها سلوكا عينا لكنها أوسع منها من حيث أنها"شمولية"وتتبنى نظرة متجانسة إلى كل من الكون و المجتمع،إذن يمكن القول أن العقيدة الأمنية هي إسقاط لمحتوى إيديولوجية الدولة على المجال الأمني،أي عند تقديم أي تفسير للوقائع الأمنية و إعطاء معنى و ترابط بين مجموعة الظواهر الأمنية التي تظهر و كأنها متفرقة،وتساعد الإيديولوجية على التصرف مع البيئة الأمنية بالنظر إلى أنها تقدم للفاعلين الأمنيين لفهم الوضعيات أو إصلاحها،هذا و تؤدي التجارب التاريخية أيضا دورا في بلورة العقائد الأمنية للدول،ونلحظ التأثير القوي للتاريخ على العقيدة الأمنية عند التمييز بين صديق و عدو،و عند تحديد ما يشكل وما ليشكل تهديدا،فالدولة أشهدت حربا مع دولة أو كانت عرضة لاختلالها في الماضي تميل إلى تصنيفها في خانة الدول العداوة أو في خانة التهديد الكامن،كذلك فإن الدول المعروف عنها تاريخيا أنها متنافسة تبني عقيدتها على عدم السماح لمنافستها بالتفوق عليها و هكذا.[1]

المطلب الثالث:العلاقة بين العقيدة الأمنية والمفاهيم الأخرى.

1_العلاقة بين العقيدة الأمنية و السياسة خارجية:

مفهوم السياسة خارجية:السياسة خارجية لبلد ما هي مجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها

[1] حمزة،مرجع سابق،ص57

الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية و أمنها الداخلي و أهدافها الفكرية الإيديولوجية و ازدهارها الاقتصادي.[1]

*العلاقة بين العقيدة الأمنية و السياسة خارجية:تسمح العقيدة الأمنية الأمنية بما تحتويه من مبادئ و قواعد للقادة السياسيين للدول بالتعامل مع الوقائع و تساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى،حيث تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى،العقيدة الأمنية تظهر أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة للدولة ببعديها الداخلي و الخارجي،ومنهنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية و السياسة خارجية و يلحظ تأثير العقيدة الأمنية الأقصى باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية،كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب و المتوسط و البعيد ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد ت الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق مع الأفكار على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي .[2]وذلك من خلال تحديد مايلي:

- ✓ كيف ترى و تعرف الدولة نفسها؟وكيف تريد أن تكون؟(who we are)من نحن؟
- ✓ ماهي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين و أهداف السياسة الإستراتجية؟(what doماذا نفعل؟).
- ✓ كيف تنفذ هذه السياسة؟و ماهي وسائل تنفيذها؟(how do we do that)كيف نفعل هذا؟[3]

[1] لويد جنسن،**تغيير السياسة الخارجية**،ترجمة محمد السيد سليم،(الرياض:جامعة الملك فهد،1988).ص.90

[2] Fracis Sempa, "US national Security doctrines historically viewed". American Diplomacy, 2003, www.americandiplomacy.org,p01. 03/04/2015

[3] Dictionaries Toupie, Op.cit

- ✓ كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق؟(how did we do that in the past)كيف كانت تفعل هذا في السابق؟.

2_العلاقة بين العقيدة الأمنية و الإستراتجية الأمنية:

الإستراتجية الأمنية لأي دولة تحددها مجموعة من العوامل تشمل التهديدات الخارجية الجغرافية،القدرات العسكرية،الحاجة الاقتصادية،رأي النخب،رأي الشعب(في الديمقراطيات) إلى عقيدة قادتها الأمنية ونظرتهم لمصالح الدولة.

فالإستراتجية الأمنية هي تطبيق و إسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع بنحو تكون فيه هي أداتها لتكريس أفكارها وتصوراتها عن كيفيّة تحقيق الأمن ومواجهة التهديد و العقيدة الأمنية هي المبدأ التوجيهي و الإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الإستراتجية الأمنية العامة للدولة وقد تتطابقان أحيانا في بعض الدول.[1]

و لمّا كان الأمن بكافة أبعادها شرطا أساسيا لوجود الدّولة و بقائها و اهتمامها بوظائفها و عاملا حاسما في تحقيق رفاهية المجتمع و المواطنين ،كانت و مازالت الإستراتجية الأمنية على رأس سلم الأولويات بالنسبة لأي حكومة من الحكومات.[2]

العقيدة الأمنية و الإستراتجية الأمنية هي فن ممارسة العقيدة الأمنية إنها عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة ومواطنيها كما يمكن أن تسمى "خطة" أو "تصور" أو"سياسة" أو "نظام".و الإستراتجية الأمنية بدور أني و مستقبلي.

[1] Ibid.
[2] Nils Andreas"،In search of Security،"cooperation and conflict،1986،vol03،n°217.1986.p235.

الإستراتجية الأمنية تحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالدولة و تضع الأسس الإرشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية و المتوقعة و مدى إمكانية و وقوعها .هي أيضا اشمل من السياسات الأمنية الثانوية و الجزئية التي تتناول الأمن القومي باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزة محددة ،مثل تقويم أداء المؤسسة العسكرية الإستخبارتية،أو تحصره في قضايا معنية مثل أزمة حدودية أو مشكلة إثنية ،أو قضية أمنية تشكل جزءا من الأمن القومي للدولة ولا تشمله كله.و تسعى الإستراتجية الأمنية للدفاع عادة إلى الدفاع عن إقليم الدولة و تفادي كل ما هو قادر على إلحاق الضرر بمصالحها الجوهرية أو تقويض نظام حكومتها بكافة فروعها عبر سياسات الدفاع ، التحالف أو حتى الحياد، إلى جانب باهتمامها وسعيها لتوفير الأمن للمواطنين كافة شرائح الشعب عبر حمايتهم من التهديدات . وتسعى الإستراتيجية الحديثة إلى درع وقوع المخاطر والتهديدات من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية .[1]

- يمكن أن تساعد الاستراتجيات الأمنية في التوفيق بين المساهمات التي يقدمها العاملون في المجال الأمني بمن فيهم اولائك الذين يعملون على المستوى الوطني أو المحلي و قطاع الأعمال،ومختلف منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى المؤسسات الإقليمية و الدولية.
- و تساعد عملية صياغة الإستراتجية الأمنية بالاعتماد على المعلومات الواردة من كل مصادر الخروج بفهم مشترك للأمن.
- توفر الإستراتجية الأمنية الأسس الإرشادية لمختلف العاملين في مجال الأمن القومي باستخدام الموارد على النحو الأمثل و تساعد على تفادي الوقوع في التناقضات،التكرار و الخلل في صياغة السياسات و تنفيذها.

[1] Nils Anderan.art.cit.p.237.

- تعميق التباحث،الحوار و التعاون بين مختلف الفواعل الرسمية و المجتمع المدني،تساعد الإستراتجية الأمنية العامة على تشكيل إجماع حول القيم و المصالح القومية الأساسية و مجموعة التهديدات التي تفرض تحديا أمام القيم و المصالح.

_**العلاقة بين العقيدة الأمنية و العقيدة العسكرية**:مصطلح العقيدة العسكرية هي مصطلح ظهر1948 عام لوصف أداء الوحدات و القوات خلال الحملات و العمليات و المعارك و الاشتباكات العسكرية المختلفة .و تشكل في الأساس خطوط و مقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياس موحد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرد قوانين و نظريات جامدة،كما تعمل على الربط بين النظريات و التاريخ و التجارب و الخبرات العملية ،كما تهدف لتعزيز التفكير الإبداعي و الإبتكاري داخل المؤسسة العسكرية لإيجاد حلول غير نمطية في مواجهة المواقف القتالية المتعددة علاوة على إمدادها للمؤسسة العسكرية بأساليب قيام القوات المسلحة بتنفيذ العمليات المختلفة ووضع دستور محدد يستخدمه القادة العسكريين وواضعي الخطط القتالية أثناء إرادتهم للمعارك.

هي مجمل المبادئ الأساسية التي تتخذها القوات العسكرية لانجاز مهامها ،وهي قواعد ملزمة و إن ظلت المواقف القتالية المختلفة الحكم الأساسي لإتباع من قواعد العقيد العسكرية .

هي مصطلح رسمي لوصف مجملات الأفكار و المعلومات العسكرية التي يقبل بها الجيش كإطار منظم للعمل خلال حقبة زمنية معينة محددة نظرا لطبيعة الصراع الدائر في ذلك الوقت و مدى استعداد القوات العسكرية له و طرق الاشتباك المفروضة من اجل إتمام المهمات .[1]

هناك فريق من الباحثين استخدم بدلا من العقيدة العسكرية مصطلح "المذهب العسكري"أو "المذهب القتالي" كمرادف لها فهي مجموعة من الأفكار و المعتقدات و المبادئ التي تتبناها الأفراد و التي من خلال يتم تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . والعقيدة كنظام فكري قد يرتبط بمفكر (عقيدة ماركس) وقد ترتبط بحركة فكرية (العقيدة الليبرالية).

و العقيدة العسكرية غالبا مايثار التساؤل حول معناها و مضمونها و الحدود التي تفصل بينها و بين الإستراتجية العسكرية و العلاقة التي تربط بينهما ، ومن هنا يمكن القول أن الإستراتجية العسكرية مشتقة من الناحية المفاهمية من العقيدة العسكرية،إذن فلا إستراتجية عسكرية بدون عقيد عسكرية .وهذه الأخيرة كلمة يراد بها الإشارة إلى الأسس العامة أو المبادئ الرئيسية اللازمة للبناء العسكري للدولة، و العقيدة العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة السياسية للدولة بايديولجيتها و فلسفتها الاجتماعية و الاقتصادية لتكون بالتالي بالتعبير العسكري للنهج العسكري للنهج السياسي ، فهي أراء و مفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري يتبناها القيادة لتكون تجسيدا لعقيدتها السياسية في الميدان.[2]

[1] فهمي ،مرجع سابق،ص 03

[2] Dictionnaire toupie. Op.cit.

يمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري، متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي ،و إذا رجعنا إلى تاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم (منذ العهد اليوناني القديم) وكانت مرادفة العقيدة الأمنية العسكرية.[1]

[1] فهمي،مرجع سابق،ص ص41.40